العوامل الاجتماعية واثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

■ د. محمد عياد الغزال
كلية الآداب /جامعة الفاتح

تعتبر العلاقة بين التعليم وسوق العمل من اهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الدول النامية عموماً والدول العربية والجماهيرية منها على وجه الخصوص وهي مشكلة من المنتظر ان تزداد حدة في المستقبل ما لم تتخذ الاجراءات الكفيلة لمعالجتها .

نعم لقد تعودنا ان ننظر الى اشكالية العلاقة بين التعليم وسوق العمل من منظور خاطيء فقد نظرنا إليها على أنها مشكلة اقتصادية بحتة ونظرنا اليها على انها مشكلة تعليمية بحتة ولم نهتم كثيراً بأنها مشكلة اجتماعية ايضاً .

بل لم نهتم اساساً بآثار العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صناعة التعليم وسوق العمل وما هي النتائج المترتبة على ذلك .

ولمدة غير قصيرة شاع بيننا النظر الى التعليم على أنه علاج سحري لكل مشكلاتنا ولم نفطن الى ان التعليم ذاته قد تحول الى مشكلة وان علاقته بسوق العمل في كثير من الاحيان تكاد تكون معدُومة وان محاولات علاج هذه المشكلة كانت محاولات جزئية وقاصرة ومتأخرة الى ان وصلنا الى الوضع الراهن بكل ما فيه من محاذير واخطار .

ان العوامل المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل عوامل مختلفة

ومتعددة وهي تختلف من بلد الى آخر كما ان أثرها يختلف تبعاً لكل من الجانبين الكمي والكيفي لتطور التربية والتعليم في ذلك البلد .

فحتى فترة قريبة كان طلاب الجامعة من أحسن الفئات حظاً بالنسبة لفرص العمل المتاحة امامهم في القطاع الرسمي للدولة على وجه الخصوص، ولم تشملهم ازمة سوق العمل من قريب او من بعيد، بل كان في حكم القانون أن يحصل خريجو التعليم العالي على الحق في التقدم الى التعيين ،وذلك ضمن سياسة التوظيف المضمون من جانب الدولة لاصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا، بل جرت العادة ان تقوم أمانة القوى العاملة وامانة الخدمة المدنية بالاعلان عن فرص التقدم للتعيين العام .

الا ان اللافت للنظر ان هذه الصورة قد تغيرت تماماً حيث لم تعد هناك وظائف شاغرة في اغلب القطاعات تقريباً، ولم تعد هناك مهارات نادرة الا في حدود ضيقة، وتظهر في الأفق اليوم اشارات واضحة على تزايد اشكالية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وهي ظاهرة لم تكن موجودة في السابق وتستحق التوقف عندها لمحاولة التعرف على التفسير المناسب لها ومعرفة العوامل التي جعلت التعليم العالي يتقهقر عن اداء دوره في اعداد الخريجين لحياة العمل، وجعلت سوق العمل ذاته يضيق عن استقبال الخريجين (199،2) .

وعلى الرغم من صعوبة التوصل الى تعميمات دقيقة حول هذه الظاهرة لعدم توفر البيانات المطلوبة الا أن الشواهد المتاحة تشير الى تفاقم هذه المشكلة مما يشير الى ان البطالة بين الخريجين تشكل ظاهرة مرضية وخطيرة بكل ماتحمله هذه المشكلة من أبعاد اجتماعية على الفرد والمجتمع، ومع هذا فإن هذه الظاهرة تختلف في طبيعتها وحجمها وأشكالها من مجتمع الى آخر (31،3) .

ان الانفصال المذكور بين التعليم العالي وسوق العمل قد خلق وضعاً خاصاً يجعل موضوع مواءمة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل محوراً اساسياً للجدل (1،3) .

واذا كانت الشواهد تكشف عن وجود ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي فهذا يعني الانفصال الواضح للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وان

السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية لهذه الاشكالية وكيف يسهم التعليم العالي وسوق العمل في حدوثها ؟

وللاجابة عن هذا السؤال يشير الباحثون الى أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل كما يلي :

العامل الأول وهو ازدياد فتوة السكان : وهي فتوة آخذة في التزايد مع التقدم في الرعاية الصحية ومكافحة الامراض بحيث تزداد نسبة عدد السكان الذين هم دون سن العشرين عن 50٪ في بعض الاقطار ومنها الجماهيرية، وهو أمر له أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ايضاً ظاهرة في حاجة الى جهود استثنائية في ميدان التعليم مما يسبب في تراجع امكانياته مستقبلاً (54،4) .

العامل الثاني عامل الهجرة الداخلية الواسعة من الريف الى المدينة : مما جعل البلاد تعاني بشكل متزايد من مشكلات التوسع الحضري السريع وهو ما اثر بصورة مباشرة على تطور التربية والتعليم من خلال تزايد عدد الطلاب في المدينة عنها في الريف وعجز الادارة التربوية والتعليمية في المدن على تلبية احتياجات هذا التزايد في التعليم العام والتعليم العالي ، هذا بالاضافة الى المشكلات النفسية والاخلاقية والتربوية والاجتماعية التي ألقت على التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص اعباء ومهام جديدة .

العامل الثالث وهو الهجرة الخارجية : أي هجرة المتعلمين واصحاب الكفاءات الى بعض البلدان العربية والاجنبية، مما يزيد من مضاعفة هذه الازمة وهو الأمر الذي يحرم التربية والتعليم العالي من عدد كبير من المؤهلين في المجالات المختلفة كما يحرم البلاد من الكفاءات العلمية والفنية العليا على وجه الخصوص خاصة وان هذه الهجرة لا تقابلها هجرة عكسية الى داخل البلاد لتعويض هذا النقص المستمر .

العامل الرابع والمتمثل في تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع : وخاصة في الريف، ومن اهم مظاهرها ترك المزارعين لاراضيهم والتحاقهم بالعمل في مجالات اخرى مما زاد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي لدى ابناء الريف عموماً ولدى سائر التركيبات الاجتماعية التي كانت محرومة منه بسبب اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بحيث اضافت هذه الظاهرة ايضاً اعباء جديدة ادت الى تزايد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي ووضعهما أمام مهمات جديدة تستلزم إحداث تغييرات جذرية في محتوى التعليم ومناهجه .

العامل الخامس وهو تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الجامعي : حيث يحتل التعليم في الجامعة وكلياتها المختلفة مكانة خاصة من حيث تزايد الطلب الاجتماعي عليه من كل الفئات حتى ان الناس يفضلون لابنائهم الالتحاق بالمرحلة الثانوية لتتاح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي (482،480،5).

وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي، الا ان اقبال الناس على الجامعات تجاوز بنسبة كبيرة الاماكن المتاحة لهم في الجامعات، كما كانت الرغبة ملحة من اولياء الامور، لضرورة التحاق ابنائهم بالدراسة الجامعية مما يفرض مزيداً من الضغط الاجتماعي لزيادة الفرص المتاحة من المقاعد الجامعية .

وعلى سبيل المثال فقد كان عدد الجامعات منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 عبارة عن جامعة واحدة وهي الجامعة الليبية لتصبح عام 1973 جامعتين وهما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي اللتان اصبحتا جامعة الفاتح وجامعة قاريونس وتضمان عدد (19) كلية متخصصة ومنذ عام 1986 اعيد النظر في الجامعات الليبية على اساس مفهوم الجامعات المتخصصة لتصبح في ليبيا احدى عشر جامعة متخصصة ولتصبح عام 1992/91 (13) جامعة موزعة في جميع انحاء الجماهيرية وتضم (78) كلية متخصصة وعدد (438) قسماً بالاضافة الى المعاهد العليا التي وصل عددها الى (59) معهداً حسب احصائية عام 1996/95 (110،6) .

وشهدت البلاد نهضة تعليمية ملحوظة من حيث انشاء الجامعات والكليات والاقسام الجديدة ومع ذلك فهناك تدفق كبير في أعداد الطلاب على الجامعات ومعاهد التعليم العالي وزيادتهم على المعدل المخطط لقبوله مما اضطر الجامعات لقبول المزيد من الطلاب تحت ضغط الطلب الاجتماعي المتزايد .

كما تم العمل بنظام الانتساب الذي منح فرصاً جديدة للراغبين في التعليم الجامعي وخاصة كليات الآداب والتربية والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية كما اصبحت معاهد التعليم العالي تمنح نفس الدرجة العلمية التي تمنحها الجامعة .

هذا بالاضافة الى الجامعة المفتوحة التي اتاحت الفرصة للمزيد من الراغبين في الدراسة الجامعية .

العامل السادس الاتجاهات الاجتماعية السائدة : ان تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم بالصورة التي اشرنا اليها قبل قليل لم يحدث من فراغ بل كان محصلة لبعض الاتجاهات الاجتماعية الراسخة في اذهان الناس في مختلف الاوساط الاجتماعية ،ومنها ان اقتناع الناس بأن التعليم العالي الجامعي يتيح لابنائهم فرصة الحصول على عمل مأمون ومرموق وعلى سبيل المثال فإن صغار المزارعين والمهن الأخرى لايترددون في التضحية بالغالي والرخيص من أجل الحاق ابنائهم بالتعليم العالي والجامعي (7،65،57) .

العامل السابع المحاكاة الاجتماعية : ويعني هذا العامل الاجتماعي ان بعض الناس تنظر الى التعليم الجامعي بأنه مصدر للفخر والتباهي امام الآخرين كما ان هذا الاتجاه جعل الاسر تنظر الى بعضها من هذا المنظور .

هذا بالاضافة الى ان التعليم العالي ذاته اصبح له الدور الكبير في المكانة الاجتماعية والهيبة والاحترام الذي يحققه الشخص علاوة على ان التعليم اصبح يؤثر في علاقة الفرد بالآخرين .

ولايجب ان تغيب عن الاذهان حقيقة ان الشهادة الجامعية هي أمل كل مواطن حيث اصبحت تلك الشهادة العلمية عبارة عن شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعي كما تفتح امامه آمالاً كبرى لتحقيق ذاته.

العامل الثامن وهو تطور تقبل الناس للتعليم المهني والفني : بعد ان ساد اتجاه نحو عدم احترام العمل اليدوي، وتكريس الهيبة والتقدير للوظيفة المكتبية وبعد ان كان الناس يرفضون الى وقت قريب بعض الاعمال ولاسيما الاعمال اليدوية او الزراعية او الصناعية، الا ان هذه المواقف تغيرت خلال عقود قريبة من الزمن وذلك نتيجة لنمو التعليم نفسه، ونتيجة للاتصال بالحضارات العلمية والتقنية الحديثة ونتيجة لادراك العائد الاقتصادي الوافر للمهن والصناعات ،مما ساعد على نمو التعليم المهني والتقني وتطور وسائله واساليبه وظهور المعاهد العليا وفروع التخصصات الجديدة في هذا النوع من التعليم .

ومن الواضح ان هناك علاقة سلبية بين التعليم العالي والعمل اليدوي والفني، حيث يعمل التعليم العالي الجامعي على عزل افضل الشباب علمياً وعقلياً وفي أعداد كبيرة خلف المكاتب داخل المصالح والمؤسسات الرسمية في الدولة (59،8).

العامل التاسع وهو ظهور فئة العمال المنتجين في مجال الصناعة داخل المدن وجزء منهم من مهاجري الريف الى المدينة وذلك نتيجة لانتشار الصناعة في عدد من المدن مما ادى الى تطور الوضع الاقتصادي لهذه الفئة من المنتجين وتزايد وعيها الى زيادة الطلب على التعليم والى تطوير التعليم المهني والفني حتى يصبح اكثر ملاءمة للصناعات الجديدة (54،9) .

العامل العاشر وهو تقبل تعليم المرأة : وذلك من خلال تقبل الناس ورغبتهم في التعليم نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما ادى الى تطور النظرة الايجابية لتعليم المرأة وتزايد اعداد الطالبات في مراحل التعليم

المختلفة ومنها التعليم العالي ومن اسباب هذا التطور تحرير المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية التي كانت تكبلها وادراك الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه تعليم الفتاة هذا بالاضافة الى تأخر سن الزواج وتناقص دور الاسرة الممتدة تدريجياً والاعتماد على الاسرة النواة وشعور الفتاة بالحاجة الى الثقافة والتعليم وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي مع جعلها تثبت وجودها في مختلف ميادين التعليم وعلى رأسها التعليم العالي (58،10) .

العامل الحادي عشر وهو التناقص التدريجي لبعض الجماعات الاجتماعية الضاغطة كرجال الدين المتزمتين واصحاب الحل والعقد في القرية والمدينة، مما ادى الى زوال القسر الاجتماعي الذي كانت تمارسه تلك الفئات الاجتماعية التي كانت تحبس سلوك الفرد في اطر وقوالب لايستطيعون تجاوزها خوفاً من غضب وانتقاد المجتمع ونبذه لهم، وكان هذا التناقض بسبب نمو المجتمعات العربية واتصالها بالحضارة الحديثة، وانتشار الثقافة نفسها ونمو الاحساس بالفردية الى نمو المدن الكبرى مما دفع بالمزيد من توجه الاجيال الجديدة ومنها الفتيات الى التعليم بأنواعه ومنه التعليم العالي (60،11) .

العامل الثاني عشر وهو تطور القيم الاجتماعية وظهور قيم جديدة : وذلك من خلال التطور الذي طرأ على افكار الناس ومعتقداتهم وقيمهم، وكذلك التصور الجديد الذي بدأوا يكونونه عن النظام الاجتماعي الافضل والامثل وولادة قيم جديدة ساعدت على نمو التعليم وتطويره كما وكيفاً، ومن ابرز هذه القيم التي اخذت في الظهور والانتشار القيم الديمقراطية ومعاني العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على الطبقية والارتباط بين التراث القومي والديني وبين الحضارة العالمية الحديثة ومشاعر الاعتزاز الوطني والقومي والرغبة في اللحاق بركب التقدم ومواجهة التخلف وقيم التحرر والحرية ،وكان انتصار هذه القيم هو اكبر عون على تحقيق التطور الكمي والكيفي في مجال التعليم العام والتعليم العالي .

العامل الثالث عشر وهو عامل عدم قدرة التعليم العام والتعليم العالي على مسايرة التغير الاجتماعي السريع : فقد مر المجتمع العربي عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص بموجات سريعة من التغير الاجتماعي الذي يؤثر في المجتمع من الناحية البنائية والوظيفية خاصة وان هذا التغير السريع له عاقبة بالغة الخطورة على نظام التعليم الذي اصبح في أمس الحاجة الى اعادة تخطيط كمي وكيفي يتماشى مع النسق السريع الذي يتغير به المجتمع وان عدم قدرة التعليم على تزويد المجتمع بالكفاءات العالية يعود الى صعوبة توافقه مع سوق العمل نتيجة للتغير المفاجيء في بنية القوى العاملة والتغير في طبيعة المهن وكذلك التغيرات السريعة التي يفرزها التقدم العلمي التكنولوجي مما احدث فجوة من التغير في طبيعة التعليم والعمل في العالم المعاصر الامر الذي يفرض فجوة واضحة بين احتياجات سوق العمل وبين المؤهلات التعليمية للعاملين حيث لم تعد الشهادات والدرجات العلمية مناسبة في عالم تتغير فيه المهارات تغييراً يفرض اعادة النظر في محتوى التعليم العالي وبالتالي ضرورة توفر المعلومات عن التغييرات التي تحدث في طبيعة المهن وفي سوق العمل والتعرف على المهارات والقدرات الجديدة التي تتطلبها المهن الجديدة وهذا لايتم الا في ضوء العلاقة السوية بين التعليم وسوق العمل .

العامل الرابع عشر وهو تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي : حيث يسود انطباع عام بين اصحاب العمل وبين اجهزة الدولة واجهزة القوى العاملة بتدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي والجامعي، وقد اشارت بعض الدراسات التي اجريت في هذا المجال، ان برامج التعليم العالي لاتلبي احتياجات قطاع الدولة في كثير من التخصصات مما يستدعي ضرورة اعادة النظر في البرامج الدراسية لتطويرها مع التركيز على الجوانب التطبيقية والزيارات الميدانية للمجالات المهنية المختلفة .

ان مشكلة تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي ترجع في جزء منها الى ان النظام السائد لايتيح للطالب تحقيق رغبته في الالتحاق بالكلية أو القسم أو التخصيص الذي يميل اليه فتكون النتيجة ضعف العلاقة بين اهتمام الطالب

ورغبته في تخصص معين وبين الكلية التي يلتحق بها، وذلك لان جوهر التعليم العالي يعتمد على توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد على اساس مجموع درجاتهم في الشهادة الثانوية ويعاب على هذا النظام انه لايساعد على اكتشاف المواهب المبدعة بل انه يؤدي الى ضياع الكفاءات العلمية التي تعتبر ثروة قومية كبري (104،12) .

ومن العوامل التي اسهمت في تدني مستوى الطالب الجامعي ايضاً ان الجامعات ما تزال تستخدم اساليب تقليدية في التدريس تقوم على حشو اذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة دون ان يكون هناك وعي بضرورة ربط برامج التعليم بالواقع المعيشي، وان التعليم يركز على الدراسات النظرية ويهمل الدروس التطبيقية بصورة لاتتيح للطالب فرصة اكتساب المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الانتاجية التي يحتاجها سوق العمل ، كما يسهم نظام الامتحانات في ترسيخ هذا الوضع حيث انه نظام لاختبار الذاكرة والقدرة على الحفظ وليس لاختبار قدرة الطالب على الادراك والفهم والاستيعاب، كما ان مناهج التعليم ،وبنيتها، وطرقها، واساليب تقديمها، مسؤولة عن مرونة تحرك الخريجين من جهة الى أخرى، وعدم قدرة الطلاب على اكتشاف المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الانتاجية المختلفة الأمر الذي يترتب عليه انفصام العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل (107،13) .

العامل الخامس عشر وهو العامل المتعلق بعدم التنسيق والربط بين مؤسسات التعليم العالي وبين اجهزة التوظيف والتوزيع على سوق العمل .

يعتبر التعليم العالي هو المصدر الرئيسي الذي يزود جميع مؤسسات الدولة الاخرى بالكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع، وحتى يقوم التعليم العالي بهذا الدور على أحسن وجه، فلا يمكن ان يكون بمعزل على احتياجات المجتمع، بل من الضروري ان يتم التنسيق بين مؤسسات، ومنظمات وهيئات المجتمع الاخرى (197،14) .

ولكن الواقع يكشف عكس ذلك تماماً حيث لايوجد تنسيق بين مؤسسات

التعليم العالي، وبين اجهزة التعيين او التوظيف العامة ،والخاصة ،حيث لاتتوفر الدراسات اللازمة ولا المعلومات المطلوبة، لإعداد الخطط لصالح القوى العاملة، بل ان نسبة كبيرة من اجهزة القوى العاملة بالامانات والشعبيات، تستخدم اسساً تقليدية في خططها ،وتقدير احتياجاتها من القوى العاملة، على أساس التخمين، او التقديرات الشخصية دون التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل .

كما لايوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات، ومعاهد عليا حيث تعاني تلك المؤسسات من ازدواجية في التخصصات، وعلى الاخص التخصصات النظرية، ذلك ان بعض الجامعات تقوم بافتتاح اقسام، وتخصصات مماثلة، لما هو موجود في غيرها من الجامعات الأخرى، مما يساعد على زيادة الخريجين في تخصصات لاتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل (15،60).

من خلال ما سبق، ومن خلال استعراضنا للعوامل الاجتماعية المؤثرة على التعليم العالي ،وسوق العمل سلباً وايجاباً، يتضح لنا ان التغير الذي يحدث في نظام التعليم،يحدث بشكل بطيء، بينما التغير الذي يحدث في طبيعة المهن ومتطلبات سوق العمل، يحدث بشكل سريع ومتلاحق ومفاجيء، وذلك نتيجة لدخول ادوات التقنية الآلية في مجالات العمل والانتاج، ذلك ان للتقنية الآلية مجالاً سريع التغير، كما ان ادوات الانتاج تتغير بنفس السرعة، التي تتغير بها التقنية الالية، اما التعليم العالي فهو قطاع اجتماعي، اساسه البشر، وقد يستخدم التعليم العالي ذاته ادوات التكنولوجيا ،والتنمية، مما دفع الى الاعتماد عليها بصورة شبه كلية ،لانجاح عمليات التنمية، وخاصة في الدول النامية ومنها الوطن العربي (17،1،2) .

وتشير بعض الدراسات الى ان مؤسسات العمل والانتاج، اكثر قدرة من مؤسسات التعليم العالي في استيعاب المستحدثات التكنولوجية، وهذا ناتج عن أي تغيير او تجديد في النظام التعليمي، لابد وان يكون مدروسا دراسة علمية دقيقة، ومتأنية، حتى لاينتج عن ذلك اية نتائج سلبية، قد تنعكس بصورة خطيرة على الفرد وعلى المجتمع (18،40) .

وهذا سبب آخر في بطء عمليات التغير التي تحدث في التعليم العالي، وفي تشكيل سياسته، وبرامجه، واهدافه، وفي صعوبة ربطه بسوق العمل .

ورغم كافة المحاذير والصعوبات التي تعرضنا اليها قبل قليل يجب ألا يغيب عن أذهاننا ان تنمية المجتمع والنهوض به، لايمكن تصوره الا مصحوباً بالتجديد في مجال التربية والتعليم، فللتنمية متطلبات عديدة تفرضها ضرورة تلبية احتياجات المجتمع، واستثمار امكانياته ،كما ان الانتاج المتقن يتطلب دوراً بارزاً من التعليم العالي في اعداد الموارد البشرية القادرة على الانخراط في المهن التي يحتاج اليها المجتمع ،لمواكبة التقدم العلمي، والصناعي التقني، في ضوء التغييرات السريعة لطبيعة المهن، او الى ظهور الحاجة الى انواع جديدة ،منها بصورة مكثفة، الا ان مناخه هو الانسان، وان التغييرات التي يمكن احداثها في سلوك الانسان تحتاج الى وقت طويل، وهو اطول من الوقت الذي تستغرقه التغيرات التي يمكن احداثها في الادوات، والمعدات الخاصة بالانتاج (31،16) .

من هنا تبرز اشكالية اخرى، وهي اشكالية تنحصر في الفارق الزمني، لاحداث عمليات التغير في القطاعين التعليم العالي، وسوق العمل، فكلما كبر الفارق الزمني كلما زادت الهوة او الفراغ بين القطاعين في الاتساع وهذه الهوة هي في حد ذاتها أحد الاسباب الرئيسية في عمليات الانفصال، وعدم الترابط بين قطاع التعليم العالي، ومجالات العمل وهو ما نشاهده على المستوى العالمي، وعلى المستوى العربي، والجماهيرية من ضمن اقطاره بصورة خاصة .

لقد كان التعليم العالي في السابق يقوم باعداد القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على القوى البشرية ، اما حديثاً، فقد تغير الوضع واصبح التعليم العالي مطالباً باعداد قطاعات اقتصادية يتم التركيز فيها على ادوات التقنية الحديثة، وهو وضع عالمي حديث جاء بشكل سريع، ومفاجيء خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث كان سبباً في سرعة انتشار المستحدثات التكنولوجية، وظهور اهمية استخدامها في الانتاج مما يتطلب اعادة تأهيل الكوادر العاملة، فتظهر الحاجة الى استحداث انماط جديدة من مؤسسات التعليم العالي حيث توجد بالفعل في عالم اليوم انماطاً مختلفة منها في مجال التعليم الجامعي، والعالي بحيث يراعي كل نمط من الانماط جانباً من جوانب

العملية التعليمية أو أكثر (19،26) .

وتشير الدراسات المتخصصة في مجال العلوم التربوية، الى ضرورة تطوير وتغيير الانماط التقليدية، في جامعات العالم الثالث، ومنها جامعات الوطن العربي حيث يمكن الاستفادة من التطورات التي حدثت في بعض الجامعات التقليدية على مستوى العالم، وذلك باختيار البدائل المناسبة التي طرحت في الدول المتقدمة وفحصها في ضوء الظروف المحلية لاختيار المناسب منها، بما يساعد على نمو العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل ومن هذه البدائل مايلي :

الأخذ بفكرة الجامعات التخصصية ،بحيث تتحول الجامعات التقليدية الكبيرة الى عدد من الجامعات الصغيرة فتصبح احداها جامعة طبية، واخرى هندسية وثالثة زراعية ،ورابعة للعلوم الانسانية، وخامسة للعلوم التربوية، وقد اصبح هذا النمط سائداً في جامعات الدول المتقدمة، حيث توجد جامعات تكنولوجية في بعض هذه الدول، ومنها استراليا والنمسا، وفرنسا، والمانيا، واليابان، والولايات المتحدة .

وفي هذا الصدد يمكن النظر الى النموذج الياباني حول التجديد في جامعة المستقبل الذي يدعو الى التأمل، حيث نلاحظ به جامعات متخصصة ومتنوعة نذكر منها جامعة (اوزاكا) للدراسات الاجنبية وجامعة (اوتارد) للتجارة وجامعة طوكيو للطب وطب الاسنان، وجامعة (طوكيو) للتكنولوجيا، وجامعة (طوكيو) الوطنية للفنون والموسيقى، وجامعة (طوكيو) للمصائد .

والجدير بالاشارة ان جامعة الفاتح قد مرت بهذه التجربة فترة الثمانينات وقسمت الى جامعة العلوم الهندسية، وتضم كلية الهندسة العامة وكلية الهندسة النووية والالكترونية وهندسة النفط والتعدين، وجامعة للعلوم الطبية وتضم كلية الطب البشري، وطب الاسنان (هي الآن تحت اسم جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية واصبحت تضم كلية الطب البشري وطب الاسنان وكلية الصيدلة وكلية التقنية الطبية، وجامعة العلوم الزراعية وتضم زراعة طرابلس والبيضاء .

اما البديل الثاني فهو الابقاء على النمط الحالي من حيث الأعداد الكبيرة للطلاب، مع إحداث تغييرات جذرية في طرق واستراتيجيات التدريس، وبخاصة استخدام التقنيات الحديثة للتدريس، ومراكز التعليم، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من الخبرات المتوفرة في بعض جامعات الولايات المتحدة الامريكية مثل جامعة (ميرلاند) وجامعة (بوسطن) وغيرهما من الجامعات .

اما البديل الثالث، فيتمثل في ادخال تغييرات في نظم الدراسة، بحيث لاتقتصر على الطالب النظامي، وانما تتيح الفرصة للدراسات المسائية، والدراسة لبعض الوقت ، والدراسة من الخارج ،كما هو متبع في جامعة (لندن) في بريطانيا وجامعة (كوبيك) في كندا الذي وصل عدد الدارسين بها (49840 طالباً) بينما اقتصر عدد الدارسين لكل الوقت (27870 طالباً) .

والجدير بالاشارة انه من أهم الانماط التي لفتت نظر الباحث كبديل رابع يهدف فعلاً الى زيادة الربط، وتقوية العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل، وهو الاتجاه نحو تطوير ما يسمى بمؤسسات التعليم التعاوني، وهذا النمط من التعليم يعني ان العملية التعليمية لم تعد تحدث في المؤسسات التعليمية كالجامعات، والكليات، او المعاهد العليا بل ان جزءاً كبيراً منها يحدث في مواقع العمل والانتاج، مما يجعل المؤسسات الانتاجية تساهم في تحقيق اهداف التعليم، وتساهم في كلفته وتزيد من الارتباط بين التعليم العالي، وسوق العمل .

والملفت للنظر في هذا النمط الحديث نسبياً هو قيام مؤسسات الانتاج ذاتها بانشاء معاهد، وكليات خاصة بالتعليم العالي تشرف عليها اشرافاً كاملاً من النواحي المادية والادارية، في الوقت الذي تشارك فيه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ،في الاشراف على النواحي الاكاديمية والفنية، وقد افاد هذا الاتجاه في توسيع فرص التعليم العالي لأبناء المجتمع، ومن الامثلة على ذلك في هذا المجال يمكن الاشارة الى معهد (زابود زاتوز ZAbod Zatuz) في جمهورية روسيا ،وهو معهد عالي تقني داخل المصنع، يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، ويقبل حسب احتياجاته واحتياجات المصانع الاخرى .

ويمكن الاشارة الى التجربة الرائدة والمحدودة في الجماهيرية العظمى في

مجال النفط من خلال اشراف مؤسسات، وشركات النفط على المعاهد المتوسطة والعليا في منطقتي طرابلس والزاوية، ووجود جامعة متخصصة في العلوم النفطية في احضان مصافي وآبار النفط في المنطقة الشرقية من الجماهيرية وقد ساعد مثل هذا النمط التعليمي، في تسهيل مشاركة المؤسسات الانتاجية في عمليات التدريب ،واعادة التدريب في مواقع العمل والانتاج عن طريق البرامج القصيرة وتسهيل عمليات التناوب بين قطاعي التعليم العالي ومواقع العمل والانتاج بالاضافة الى الاستفادة من المعلومات التي توفرها وتساهم بها قطاعات العمل لصالح مؤسسات التعليم العالي، هذا بالاضافة الى متابعة الخريجين، التي تقوم بها الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، لتوفر المعلومات المرتجعة، والتي تكون اساساً في اعادة النظر في المناهج، والبرامج الدراسية،وادخال تعديلات عليها كلما طرأت تغييرات في جوهر وطبيعة المهن، وفي واقع الطلب على القوة العاملة من المتخصصين لسوق العمل (27،20) .

وفي هذا الشأن ايضاً يشير الباحث الى تجربة جمهورية مصر العربية، في افتتاح كليات التربية النوعية،وهي كليات تحت اشراف وزارة التربية والتعليم العالي، تحتوي على العديد من الاقسام المتخصصة التي لاتقبل طلاباً الا بناءً على احتياجات المجتمع لتخصصات معينة، وفقاً لاحصائيات متوقعة، وبناء على دراسات وابحاث خاصة بذلك، فقد يقفل قسم من الأقسام باب القبول بعد أخذه العدد الكافي، ولايقبل طلاباً لعدة سنوات في الوقت الذي يفتح فيه تخصص آخر لاخذ احتياجات المجتمع في ذلك التخصص، والجدير بالاشارة ان هذه الكليات موزعة جغرافياً على اغلب مناطق البلاد (35،22) .

واخيراً يمكن القول بأن اي محاولة جادة، لتقليص الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، يتطلب اعتماد منهجيات علمية حقيقية، يتم عن طريقها احداث تغير جوهري في سياسات التعليم العالي، وانماطه، واهدافه، وبناء هياكله وطرائقه، وتقنياته، واعادة النظر في تخصصاته القائمة، والابقاء على المناسب منها، وادخال تخصصات جديدة حسب اولويات حاجات التنمية الشاملة، واعادة النظر في البعثات الدراسية، ونظام الدراسات العليا تفادياً للهدر في

الموارد البشرية ،والتخطيط على أساس إعداد القوى البشرية المطلوبة لسد الحاجات الاقتصادية، والتنموية من العاملين، والفنيين والمتخصصين، وترجمة هذه الاعداد الى مقاعد دراسية لتخصصات مختلفة، في قاعات الجامعات، ومعاهد التعليم العالي (9،23) .

كما لاننسى الدور الايجابي الذي يلعبه التوجيه والارشاد المهني، في عمليات الربط بين القطاعين، حيث انه الجهاز الذي يوفر المعلومات اللازمة حول التغيرات في تركيبة العمل، وطبيعة المهنة، ومتطلبات سوق العمل، على ان يعتمد ذلك على دراسات قبلية لواقع التعليم العالي، وسوق العمل، وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين .

على ان يعتمد على مايلي :

1ـ اجراء دراسات قبلية لواقع التعليم، وسوق العمل، وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين .

2ـ انشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين مؤسسات التعليم العالي ومواقع العمل ،وخاصة مراكز الانتاج، وذلك لخدمة الاهداف المشتركة لكل منهما .

3ـ فتح المجال امام طلاب الجامعات، ومعاهد التعليم العالي للتدريب الميداني وفق تخصصاتهم في مواقع العمل المختلفة، وخاصة مراكز الانتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية .

4ـ اتاحة الفرصة للبحوث الجامعية، وبحوث التعليم العالي عموماً لان تأخذ طريقها في التنفيذ وذلك عن طريق المشروعات الاستطلاعية، فإن ثبت نجاحها اقتصادياً تم تطبيقها على ارض الواقع .

5ـ وضع صيغ مناسبة للعمل المشترك بين ادارات التعليم العالي، وادارات العمل والانتاج، بما يحافظ على القيم المعنوية للمجتمع، وتوفر لكل فرد احساسه الخلاق .

6ـ ضرورة التركيز على مؤسسات التعليم العالي، واهمية التخصصات التي تقدمها، والاهتمام بشكلها التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح ممكن في ربطها

بالمجتمع (24،105) . ومن الممكن ان يتم ذلك بالوسائل الآتية :

أ- تكليف كل جامعة او معهد عال او كلية او مركز علمي ببحث مشاكل موقع معين من مواقع الانتاج، ودراسة مشاكله، وتقديم الحلول المقترحة لذلك .

ب - التعاون المستقبلي في مختلف المجالات في شكل خطط قصيرة ومتوسطة، وبعيدة الأجل، يتم على أساسها تطوير مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته لمواكبة الخطط المطروحة .

واخيراً يؤكد الباحث بأنه اذا كان التعليم العالي اليوم بكافة المؤسسات التابعة له اضحى ابن المجتمع، فإن التعليم العالي في الغد سيصبح ابن الانسانية كلها وعليه فإن الجامعات الليبية وكلياتها، ومعاهدها العليا والدراسات العليا في كل منها على مستوى الماجستير والدكتوراه ،مدعوة للارتباط العضوي بالخصوصية المحلية والقومية والعالمية، بمواقع العمل والانتاج ،وتوجيه انشطتها للالتحام بمسيرة الانسانية، وذلك من خلال نشر المعرفة وتعلمها وتعميق المعرفة وتنميتها ونشر، الانتاج العلمي، وتسويق المعرفة على اوسع نطاق .

1- محمد نبيل نوفل ، تأملات حول العمالة والتعليم في العالم العربي ، ورقة عمل قدمت لندوة (التعليم والتدريب وسوق العمل) في القاهرة في الفترة (23،25) يناير 1990 .

2- ربيعة خليفة الصرماني ، سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل في الجماهيرية ، مجلة الجديد للعلوم الانسانية العددالثامن عدد خاص عن التعليم في الجماهيرية 2003ف .

3- محمد عياد الغزال ، انماط التعليم العالي المؤهلة للارتباط بسوق العمل ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية في مجال التعليم العالي (20 - 23 سبتمبر 2003) تحت اشراف المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) طرابلس ، الجماهيرية العظمى .

4- عبدالله عبدالدائم ، التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ط2، دار العلم للملايين ، بيروت 1976ف .

5- عبدالله عبدالدائم ، التخطيط التربوي اصوله واساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ط3 دار العلم للملايين ، بيروت 1977ف .

6ـ محجوب عطية الفاندي ، العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات الفعلية من القوى العاملة في الجماهيرية العظمى مجلة ابحاث العدد 4 ، 2001ف

7ـ محمد علي عبدالرزاق ابراهيم ، التعليم الجامعي وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات ، جامعة المنيا رسالة ماجستير غير منشورة ، 1994ف

8ـ عبدالله عبدالدائم 1976 (مرجع سابق) .

9ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

10ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

11ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

12ـ محجوب عطية الفاندي (مرجع سابق) .

13ـ فتحي الديب ، التقويم وبناء الاختبارات في التعليم الجامعي ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو 1993 .

14ـ ربيعة خليفة الصرماني (مرجع سابق) .

15ـ محمد علي عبدالرزاق ابراهيم (مرجع سابق) .

16ـ عبدالله ابوبطانة ،تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية العربية ، العدد التاسع والاربعون ، السنة السابعة عشر يناير / ابريل 1995ف .

17ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق) .

18ـ عبدالله ابوبطانة (مرجع سابق) .

19ـ عبدالفتاح احمد بلال ، تحديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، يوليو 1993ف .

20ـ عبدالفتاح احمد جلال (المرجع السابق) .

21ـ علي الحوات التعليم الحالي في ليبيا واقع وآفاق ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس 1996 .

22ـ كوثر منصور ،التعليم وسوق العمل ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية لفائدة المسؤولين والباحثين في مجال التعليم العالي وسوق العمل بطرابلس ـ ليبيا في الفترة من 20 ـ 23 سبتمبر 2003ف .

23ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق) .

24ـ السيد حسن حسانين ، الجامعات العربية بين الواقع والمستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو 1993ف .